

تحقيقات ابن هشام النحوية في
مغني اللبيب

م. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل / كلية التربية

ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري) ، المولود في سنة (709 هـ) ، والمتوفى فيها سنة (761 هـ) ، واحد من جهابذة العربية وأفذاذها ، وصاحب القدر المعلى في علومها المختلفة ، درس فرعي ، وآم فاكثقى، وكتب فأوفى. وكتب فيه الكثير ، وقيل في علمه ما استحقه ، وشبهه بإمام النحاة سيبويه (180 هـ) لفطنته وجزارة علمه وإمامته في علوم العربية. على أنه قد لفت انتباهي أن أحدا لم يعط "تحقيقات ابن هشام" في كتبه المختلفة حقها من البحث ولا سيما في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، وهو كتابه الأبرز في النحو ، إذ كان تأليفه في أواخر عمره ، فجمع فيه ما انتهى إليه علمه ، وأثبت فيه خلاصة فهمه، على الرغم من أن الرجل أشار إلى ذلك صراحة في مقدمة كتابه فقال : ((وتتبع في مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاط وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها)). لذا كان هذا البحث جامعا لشتات هذه التحقيقات ، وقد قسمت فيه على مبحثين:

الأول: التحقيقات المتعلقة بالمسائل النحوية، وفيها ينبه ابن هشام على وهم عالم ما في فهمه لنص معين يبني عليه حكما نحويا لا يستند إلى إعمال نظر، ودقة فهم ، أو ينبه ابن هشام على سهو المفسرين عن ألفاظ آيات القرآن الكريم ، فيثبتون قواعد نحوية قائمة على غلط مبين . والمبحث الآخر : التحقيقات المتعلقة بالآيات الشعرية ، فقد يثبت بعض النحويين أحكاما ، مستدلين لها بأبيات شعرية ، ثم ينبه ابن هشام على تحريف روايتها ، ومن ثم يبطل الوجه النحوي المترتب عليها .

وقد سيقف التحقيقات في ضمن هذين المبحثين في الأصل على ترتيب : الأسماء ثم الأفعال ثم الحروف ثم الظروف ثم الجمل ، ذلك أن المادة المستقراة التي شملت تحقيقات الكتاب جميعا أقرت ترتيب المبحث الأول على : الأسماء والحروف والجمل . والمبحث الثاني على : الأفعال والحروف والظروف أما المصادر التي استقى البحث مادته منها فكان كتاب (مغني اللبيب) قطب الرحي الذي دارت عليه مسائل البحث ، ثم استند الباحث إلى أمات المصادر القديمة لإثبات آراء العلماء التي نقلها ابن هشام في كتابه ثم محاولة تنقيحها وتأكيد نسبتها إليهم فكان من تلك المصادر : الكتاب لسيبويه والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني والأنصاف في مسائل الخلاف للأبنا ري وشرح الرضي على الكافية للاسترابادي . ومن كتب التفسير : الكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان . ومن كتب المعاني : معاني القرآن للفراء وأخيرا : أمل أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، كاشفا عن همة هذا العالم الجليل المحقق للكشف عما وقع في كتب المفسرين والنحويين من أوهام ، خدمة للعربية وأهلها .

المبحث الأول: تحقيقات المسائل النحوية

1_ المبتدأ

خرج النحويون الكثير من المسائل التي أشكلت عليهم على ما سمّوه بـ "باب التوهم" ، وكثر ذلك في التوابع ، ولاسيما في العطف منها، حتى أفرد له ابن هشام مبحثا في كتابه "المغني" سماه "العطف على التوهم" ، واستدل له بأمثلة ذكرها سيبويه في كتابه ، منها قال سيبويه : ((واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون (إ نهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) ، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال : (هم) ، كما قال:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ومراده بالغلط : ما عبّر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر في كلامه، ويوضحه إنشاد البيت)).⁽¹⁾

وبيان المسألة : أن قول العرب : (إنهم أجمعون ذاهبون) ، توهموا الرفع في (أجمعون) وحقه النصب ، على أنه توكيد معنوي لاسم (إن) ، فكأن التقدير عندهم : (هم أجمعون ذاهبون). وفي قولهم الآخر : (إنك وزيد ذاهبان) ، توهموا الرفع في (زيد) ، على أنه معطوف على مبتدأ مقدر ، أي : (أنت وزيد ذاهبان) ، و كان حقه

النصب، على أنه معطوف على اسم (إن). ولم يذكر سيبويه أو ابن هشام تقدير المبتدأ في المثال الثاني، لكنه مفهوم مما ذكر: "أن معناه معنى الابتداء". ولتوضيح ما أراده سيبويه بالغلط قال ابن هشام: "ويوضحه إنشاد البيت"، لأن فيه جر (سابق) على توهم دخول الباء في خبر (ليس)، وإنما حسن تقدير العامل المتوهم (الباء)، لكثرة دخوله في خبر ليس. وكان غرض ابن هشام من توضيح مقصود سيبويه بالتوهم هو الرد على ابن مالك (672هـ)، الذي لم يفهم مراد سيبويه بالغلط، فظن أنه يريد به الخطأ، وإذا ثبت الغلط في مثل هذه الشواهد الفصيحة التي وردت عن العرب وأشكلت على النحويين، ضاق بذلك مجال الاستشهاد النحوي، يقول ابن مالك: ((وهذا غير مرضي منه رحمه الله _ فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت، لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيير الطباع، وسيبويه موافق على هذا)). (2) لذا رده ابن هشام بقوله ((وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط: الخطأ، فاعترض عليه بأننا جؤزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً، لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط)). (3)

2_ خبر (أن) بعد (لو)

كثيراً ما تقع أن بعد لو، فيكون خبرها فعلاً، كقوله تعالى: {ولو أنهم آمنوا} البقرة 103، {ولو أنهم صبروا} الحجرات 5، {ولو أنا كتبنا عليهم} النساء 66، {ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به} النساء 66، وقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

لذا أوجب الزمخشري (538هـ) أن يكون الخبر فعلاً، وعلل ذلك بأنه يكون عوضاً من الفعل المقدر بعد لو، لاختصاصها بالأفعال، فالتقدير في الآية الأولى: (ولو ثبت إيمانهم) (4) وهكذا.....
ورد ابن الحاجب (646هـ) بأن ذلك إنما يجب في الخبر المشتق، إذ لا يقع الخبر اسماً مشتقاً، لكنه قد ورد اسماً جامداً (5) قال تعالى: {ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام} لقمان 27، وقال الشاعر:
ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
وقال الآخر:

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزماً

لكن ابن مالك (6) استدرك على هذين ما قالاه، بأن الخبر قد وقع اسماً مشتقاً في قول الشاعر:
لو أن حياً مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح
وقول الآخر:

ولو أن ما أبقيت مني معلق بعود ثمام ما تأود عودها

ولما كان ابن هشام مهتماً في كتابه (مغني اللبيب) أيما اهتمام بالشاهد القرآني، حتى غدا كأنه كتاب في إعراب القرآن، راح يستقري الآيات القرآنية لتلك المسألة، فأثبت: قلة استقرار الزمخشري لشواهد الحكم الذي قال به، وعدم دقة ما ذهب إليه ابن الحاجب، وتقصير ابن مالك في البحث عن الشاهد القرآني، على علو شأنه، واستحكام توثيقه، والاكتفاء بالشاهد الشعري. اتضح ذلك من قوله ((وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم ينتبه لها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان. ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك. ولا ابن مالك، وإلا لما استدلل بالشعر، وهي قوله تعالى: {يوتوا لو أنهم بادون في الأعراب} الأحزاب 20. ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي: {ولو أن عندنا ذكراً من الأولين} الصافات 168)) (7)

وقد اتضح أن الآية التي استشهد بها ابن هشام، كان قد أشار إليها الرضي الاستربادي (686هـ) قبله، إلا أنه قيد مجيء الفعل، في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) الشرطية، ليكون عوضاً من شرط (لو)، لاختصاصها بالأفعال. أما (لو) في الآية الكريمة فمصدرية، وليست بشرطية، لوقوعها بعد فعل دال على التمني، ولذا لم يستهد بها الرضي على المسألة المذكورة في أول هذا الكلام. (8)

3_ (أن) الزائدة بعد (لَمَّا)

ترد (أن) زائدة في مواضع متعددة، منها أن تقع بعد (لَمَّا) التوقيفية، وفائدة زيادتها عند النحويين: توكيد المعنى المراد توكيده لغرض ما عند المتكلم.
لكن أبا حيان (745هـ) كما ذكر ابن هشام نقل عن الزمخشري والشلوبين (645هـ) معاني أخرى لزيادة (أن)، هي: (9)

نقل عن الزمخشري: أنه يصاحب التوكيد في (أن) معنى التعقب المتصل اللازم لما قبله، وقد استدل لما ذكره ببيان فرق دلالي في آيتين قرآنتين، الأولى: قوله تعالى: { ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم { العنكبوت 44، والأخرى: كما زعم: { ولما أن جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما } _هود 69_ ووجه استدلال الزمخشري: كما زعم أبو حيان أن الجواب في الآية الأولى تعقب ما قبله، متصلا به من دون فاصل زمني، لازما له، قال أبو حيان ((تنبيهها وتأكيدها على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال وال لزوم)) (10) أما الجواب في الآية الثانية فلم يتعقب ما قبله، مع الاتصال وال لزوم، فالتحية تقع بعد المجيء ولا تتصل به ولا تلزمه.

نقل عن الشلوبين: معنى آخر ل(أن) الزائدة، فضلا عن تعقب الجواب ما قبله مع الاتصال وال لزوم، هو معنى السببية المترتبة على دخول (أن)، فالإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه. وأن الشلوبين قد استدل لرأيه بأن هذا المعنى قد تحقق في: (جنّت أن أعطي)، و: (أما والله أن لو فعلت لفعلت)، فقد أكدت (أن) ما بعدها في المثالين، وهو السبب في الجواب (11)

وتتضح تحقيقات ابن هشام في هذه المسألة من وجوه متعددة، هي:

1- نقل نص الزمخشري من الأصل، والتعليق عليه بما يخالف ما فهمه أبو حيان منه، قال ((والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: (أن) صلة، أكدت وجود الفعلين، مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لَمَّا أحسن بمجيئهم فاجتته المساءة من غير ريث، انتهى)) (12)

ولا أرى خلافا بين نص الزمخشري هذا وما نقله أبو حيان عنه، فالترتب من غير فاصل زمني_ وقد ورد في نصه_ هو عينه فهم أبي حيان للتعقب المتصل اللازم في الآية الكريمة.

2- بيّن ابن هشام أنه ليس في نص الزمخشري تعرض للفرق بين القستين، كما نقله عنه أبو حيان.

3- وترتّب على ما سبق أن تحريفا في الآية الكريمة الثانية_ من سورة هود- وقع عند أبي حيان حين قال في (أن) : ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: { ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما }، وقد نبّه ابن هشام عليه بقوله: ((وليس فيها لَمَّا)) (13)، ونص الآية في سورة هود 69: { ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما } . أما الآية التي وردت فيها قصة إبراهيم، وفيها (لما)، فنّبّه ابن هشام (14) على أنها في سورة العنكبوت/31، ونصها: { ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية }.

لذا كان على أبي حيان أن يوازن بين جوابين في آيتين من آيات سورة العنكبوت، هما: "سيء بهم"، وفيه معنى التعقب مع الاتصال وال لزوم. و: "قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية"، وفيه: تأخر الجواب عما قبله وعدم ترتبه عليه.

4- نبّه ابن هشام على تصحيح لغوي في عبارة أبي حيان (الإساءة)، فعدّها لحنًا، فقد اشتقها من الرباعي (أساء) في حين أن الفعل ثلاثي في الآية الكريمة، وذكر أن الصواب ما قاله الزمخشري (المساءة) ، اسم من الثلاثي (ساء) (15). جاء في الصحاح (سوأ) ((ساءه: ضد سرّه، من باب (قال)، ومساءه بالممدّ))

5- بيّن أنّ (أن) في مثال الشلوبين: (جنّت أن أعطي) مصدرية والبحث في الزائدة، وأن السبب معها إنما يفهم من لام تعليل مقدرّة، أي: جنّت لأن أعطى (16).

ولم يعرض ابن هشام للمثال الآخر الذي ذكره الشلوبين: (أما والله أن لو فعلت لفعلت)، وفيه: (أن) زائدة، والسببية فيه متحققة من دون إشكال، لكن لا من جهة (أن)، إنما من جهة (لو) بعدها، لأنه شرط متضمّن معنى ترتّب الجواب على فعله، فكأنه يقربه من معنى السببية.

ويتبين مما سبق ذكره صحة قول النحويين: إن (لَمَّا) هي التي تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، أما الحرف الزائد، فإنّه مؤكّد معنى ما جيء به لتوكيده فقط، ويدل على ذلك قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: { ولَمَّا أن جاءه البشير قال ارجع إلى ربك } يوسف 50_، فالجواب هنا متأخر عما قبله زمنًا مع وجود (أن) الزائدة، فما حمله البشير عند مجيئه إلى النبي يوسف في سجنه، من تبليغ الملك إياه بالحضور عنده، يقتضي زمنًا قبل تلقّي الجواب. وكذلك الحال في قوله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام: { ولَمَّا أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرا } يوسف 96

4- (ثم) ناصبة للمضارع

أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع ب (الواو والفاء وثم) إذا توسط المضارع بين فعل الشرط والجزاء، تنزيلاً للشرط منزلة الاستفهام⁽¹⁷⁾ كقول الشاعر :
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضماً
ومن النصب بالفاء قول كعب بن زهير :
ومن لا يقدم رجله مطمئنة فيثبته في مستوى الأرض يزلق
وللنصب بـ (ثم) استدلالهم بقراءة الحسن : { ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله } _ النساء 100 _
أما البصريون فلم يثبت عندهم النصب بـ (ثم)، في حين أجازوا نصب المضارع بـ (أن) مقدرة بعد الواو والفاء.

وقد أجرى ابن مالك النصب بـ (ثم) مجراه بعد الواو والفاء إذا سبق بطلب، واستدل له بالحديث الشريف :
{ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه }⁽¹⁸⁾ فذكر في (يغتسل) ثلاثة أوجه :

- 1- الرفع : على أن ثم استئنافية والتقدير (ثم هو يغتسل) .
- 2- الجزم : على أن (ثم) عاطفة والفعل معطوف على موضع فعل النهي .
- 2- النصب: نقل عنه ابن هشام قوله: "بإعطاء ثم حكم واو الجمع" . وقد فهم الإمام أبو زكريا النووي من قول ابن مالك: (حكم واو الجمع) أنه أراد أن المنهي عنه إنما هو الجمع بين البول في الماء الراكد والاعتسال منه ، لأن الواو تشرك ما بعدها فيما قبلها حكماً ومعنى، وحملت عليها (ثم) في كلام ابن مالك ، لذا منع النووي وجه النصب ، لأن البول منهي عنه سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا⁽¹⁹⁾ .

وقد بين ابن هشام أن الإمام النووي قد اشتبه عليه كلام ابن مالك فتمسك بظاهره، ولم يتبين مقصده، فإنما أراد ابن مالك بعبارته : أن (ثم) أعطيت حكم واو الجمع من حيث الإعراب ، فنصب المضارع بعدها، ولم تعط حكمها في المعية كما فهم النووي ، واستدل ابن هشام لذلك بمثال آخر : قال: ((ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في {ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق} _ البقرة 42 _ ، كون (تكتموا) مجزوماً، وكونه منصوباً، مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)) .⁽²⁰⁾

5- الفاء لاستئنافية

لما ورد قوله تعالى : { أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله } _ الحجرات 12 _ ، قدر النحويون أنهم قالوا بعد الاستفهام : (لا) ، ثم اختلفوا في تقدير ما بعد الفاء الاستئنافية، فقال الفارسي: ((التقدير: (فكما كرهتموه فاكروها الغيبة) ، وجملة (واتقوا الله) معطوفة على جملة [فاكروها]))⁽²¹⁾ . وقد ضعف ابن الشجري (432هـ) هذا التقدير ((بأن فيه حذف الموصول وهو (ما) المصدرية دون صلتها، وذلك رديء))⁽²²⁾ .

لكن ابن هشام لم يرتض ما قاله ابن الشجري، فأنعى النظر فيما قاله الفارسي، ناقلاً نصه من الأصل وفيه : ((كأنهم قالوا في الجواب : لا ، فقيل لهم : فكرهتموه ، فاكروها الغيبة واتقوا الله ، فـ(اتقوا) عطف على [فاكروها] ، وإن لم يذكر، كما أن (ما تأتينا فتحدثنا) معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن (كيف) مذكورة))⁽²³⁾

ومن هذا النص تبين لابن هشام أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فد (كما) ليست محذوفة عند الفارسي، بل إن المعنى يتطلبها عند التقدير. فما ذكره الفارسي هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. أما تقدير ابن هشام لما بعد الفاء الاستئنافية فذكره بقوله : ((فقيل لهم فهذا كرهتموه ، يعني والغيبة مثلها فاكروها ، ثم حذف المبتدأ ، وهو هذا))⁽²⁴⁾ . وعلى رأيه تعطف جملة : (واتقوا الله) ، على : (ولا يغترب بعضكم بعضاً) .
وعندي أن ما قاله ابن هشام في تصحيح فهم ابن الشجري لنص الفارسي حسن ، ويمكن تخريج كلام الفارسي أيضاً على أن التقدير: (فكرهتموه ، فكما كرهتموه فاكروها الغيبة) وبه نسلم من تضعيف ابن الشجري ، إذ المحذوف بحسب (هذا الموصول وصلته) . فإن قيل: قد طال التقدير بالتكرار . فالجواب: أن التكرار مناسب للتغليظ في كراهية الغيبة وتشبيهها بأكل لحم أخ ميت .

6- (كأن)

ورد قول الشاعر:

كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمة أو قلما محرّفا

فاختلف النحويون في نصب الخبر (قادمة) على أقوال: (25)

- 1- إن (كأن) قد تنصب الاسمين معا .
- 2- إن الخبر محذوف، أي: يحكيان (يشابهان) قادمة000
- 3- إن الرواية: (تخال أذنيه)، أو الرواية: (قادمنا أو قلما محرّفا) بألفات تثنية غير منونة، وقد حذف نون المثني للضرورة.
- 4- إن الشاعر (أبو نخيلة) غلط، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو بن العلاء (154هـ) والأصمعي (189هـ).

وقد تنبه ابن هشام على عدم دقة هذه الرواية فقال: ((وهذا وهم، فإن أبا عمرو بن العلاء توفي قبل الرشيد)) (26) إذ إن وفاة أبي عمرو كانت سنة (154هـ)، في حين أن بدء خلافة الرشيد كانت سنة (170هـ). وأرى أن نصب الاسمين ب(كأن) جائز، إذ هو لغة لبعض العرب، ويعضده أن أمثال (كأن) من الحروف المشبهة بالفعل (إن، وليت) قد روي نصب الاسمين بهما، لغة لبعض بني تميم (27) قال شاعرهم (عمر بن أبي ربيعة):

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت وتكن
خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وعلى هذه اللغة، ورد قول الرسول (ص): {إن قعر جهنم لسبعين خريفا} (28) وقال العجاج
قد طرقت ليلى بليل هاجعا
يا ليت أيام الصبا رواجعا

7- (هل) بمعنى (قد)

يرى النحويون: أن (هل) قد تأتي بمعنى (قد)، فتنفيذ التحقيق، إذا وليها فعل ماض، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: {هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا} _ الإنسان 1 _ ، بمعنى: قد أتى. أما الزمخشري (29) فلم يتقيد بذلك، فذهب إلى أنها تكون بمعنى (قد) في جميع استعمالها، وبذلك أخرجها من باب الاستفهام، وعنده أن الاستفهام يستفاد من همزة تقدّر قبلها، ناقلا ذلك عن سيبويه، فإنه قال: ((هل بمعنى قد، إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام)) (30) ثم عزز الزمخشري رأيه هذا، بأن الهمزة قد ظهرت قبل (هل) في قول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا
أهل رأونا بسفح القاع ذي الإكم

فدل ذلك على أن الاستفهام بالهمزة لا ب (هل)، لان الحرف لا يدخل على مثله في المعنى وتنتضح تحقيقات ابن هشام في هذه المسألة بما يأتي:

- 1- أن النص لذي نقله الزمخشري عن سيبويه ثابت في كتابه، لكن الزمخشري لم يقف عند النصوص الأخرى التي أوردها سيبويه في (هل) وأثبتها للاستفهام، قال ابن هشام ((ولكن فيه (أي: الكتاب) أيضا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: وهل، هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك)) (31)
- 2- أن رواية البيت عن السيرافي (أم هل)، و (أم) منقطعة، وعليه لاشاهد في البيت لما ذكره الزمخشري .
- 3- أن (هل) لو كانت بمعنى (قد) على كل حال، لاختصت بالفعل ك (قد)، ولم يثبت ذلك في (هل) وقد بان لي ما يأتي:

1- أن النص الذي نقله ابن هشام عن سيبويه، ونص فيه على أن "هل هي للاستفهام" غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع "نسختي بولاق وهارون"، وقد تكون لابن هشام نسخة من كتاب سيبويه لم تصل إلينا. على أن سيبويه قد نص على أن (هل) حرف استفهام في مواضع أخرى في كتابه، منها قوله في باب الاستفهام: ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم توسعوا فيها، فابتدعوا بعدها الأسماء. والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق)) (32) وقوله أيضا: ((اعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل، وكيف، ومن)، اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى)) (33)

- 2- أن الرواية عن السيرافي (أم هل) أولى، لسبقه وتقدمه، ولأن سببويه كان قد تكلم على دخول أم على هل فقال: ((وتقول: (أم هل) وإنما هي بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف استغناءً؛ إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام))⁽³⁴⁾
- 3- أن استدلال ابن هشام بأن (هل) لو كانت بمعنى (قد) على كل حال " لم تدخل إلا على الفعل " قد يعارض بقول سببويه السابق فيها: ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، ألا أنهم توسعوا فيها، فابتدعوا بعدها الأسماء. والأصل غير ذلك)) . وخالصة القول أن قول النحويين: إن هل قد تأتي بمعنى قد، هو الأولى وأن الزمخشري قد بالغ في رأيه .

8- الجملة الاستئنافية

تكلم ابن هشام على الجملة الاستئنافية، فذكر أن منها ما يكون جملة تامة، لا تحتاج إلى تقدير كقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر } - آل عمران 118 - فجملة " لا يألونكم خبالاً " وما بعدها جمل تامة مستأنفة لا تحتاج إلى تقدير

ثم تتبع ابن هشام ما قاله المفسرون في هذه الآية، فوجد أن الإمام فخر الدين الرازي (606 هـ) قد غفل عن سياق الآية فتساءل عن سبب تقديم (من دونكم) على (بطانة).

و((أجاب: بأن محط النهي هو من(دونكم) لا(بطناءة)، فلذلك قدم الأهم))⁽³⁵⁾

ثم بين ابن هشام أن مثل هذا السهو عن تلاوة الآية قد وقع في تفسير أبي حيان أيضاً، فقد زاد لفظاً في غير موضعه، وفسره في سياق آخر مشابه له، فقال ((ونظير هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة (زبرا) بعد قوله تعالى : { وتقطعوا أمرهم بينهم}، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك))⁽³⁶⁾

9- جملة جواب القسم

في الآيات الكريمة: { فورك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صلياً وإن منكم إلا واردةا كان على ربك حتما مقضيا } - مريم 68-71 -، احتمل ابن عطية أن تكون جملة (وإن منكم إلا واردةا) جواباً للقسم في هذه الآية، على تقدير الواو العاطفة، قال: هو قسم والواو تقتضيه .

ولكن أبا حيان فهم من نص ابن عطية أنه قصد أن الواو حرف قسم⁽³⁷⁾ . فغلط ابن هشام له القول في ردّه قال: ((ومراد ابن عطية من قوله : هو قسم والواو تقتضيه، أي: هو جواب القسم، والواو هي المحصلة لذلك، لأنها عاطفة. وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يستلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا ب(إن)⁽³⁸⁾))⁽³⁹⁾

10- جملة صلة الموصول

فصل ابن هشام القول في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وعددها عنده سبع، ومنها الجملة الواقعة صلة لموصول، ثم نقل عن بعضهم أنه كان يعد (الموصول وصلته) محل الإعراب، قال ((وبلغني عن بعضهم أنه كان يلحق أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما ككلمة واحدة))⁽⁴⁰⁾

ثم قرر ابن هشام⁽⁴¹⁾ بطلان هذا الرأي، محتجا بأن الإعراب قد لا يقع على الموصول، فتظهر علامات الإعراب عليه، فيكون بذلك مستقلاً بنفسه في الإعراب عن صلته، واستدلّ لذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى: { ربنا أرنا اللذين أضلنا } فصلت 29، فقد ظهر الإعراب في نفس الموصول (اللذين) مستقلاً عن صلته. واستدل من القراءات القرآنية بقراءة طلحة بن مصرف و : { ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا } مريم 69، بنصب (أي). واستدل من الشعر بقول سحيم الطائي :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

والشاهد يروى بالواو ايضاً، على أن (ذو) فيه طائية، وهي الرواية المشهورة بين العلماء⁽⁴²⁾ وهي أولى من القول: إن الشاعر قد خالف لغة قبيلته في بناء (ذو) فعاملها معاملة (ذو) التي بمعنى صاحب، فأعربها بالحروف . واستدل ابن هشام من لغات العرب بلغة بني عقيل في إعراب (جمع الذي)، قال شاعرهم:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

ورويت هذه اللغة لبني هذيل أيضا، وعليها قول شاعرهم في جمع (اللاء)
 ● هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني *
 ●

المبحث الثاني : تحقيقات الشواهد الشعرية

1- تشديد (تاء) الفعل الماضي

خرج أحد النحويين قراءة ابن أبي إسحاق (43) : { إن البقر تشابهت } - البقرة 70- بتشديد تاء الفعل الماضي ، على لغة لبعض العرب ذكرها ، وهي : أنهم يزيدون تاء على التاء الزائدة في أول الماضي ، واستشهد لذلك ببيت شعر فيه :

* تتقطعت بي دونك الأسباب *

وقد نفى ابن هشام هذا البيت ، وتلك القاعدة النحوية ، وخرج القراءة القرآنية على وجه مقبول ، فقال : ((لا حقيقة لهذا البيت ، ولا لهذه القاعدة النحوية ، وإنما أصل القراءة : { إن البقرة } بناء الوحدة ، ثم أدغمت في تاء (تشابهت) ، فهو ادغم من كلمتين)) . (44) .

2- (إلا) الزائدة

أشهر استعمالات (إلا) الاستثناء ، وقد ذكر النحويون لها معاني أخرى ، منها أن تكون زائدة ، أثبت ذلك الأصمعي ، وابن جني (392هـ) ، وقال به ابن مالك (45) ، واستدل له بقول الشاعر :

أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقد حقق ابن هشام البيت برواية أخرى ، قال ((وإنما المحفوظ : [وما الدهر])) (46) . وعلى روايته تلك لا شاهد فيه لابن مالك ، لأن (إلا) فيه أداة استثناء ملغاة ، و (منجنونا) حال جامد مؤول ب (متحركا) . ومع أن رواية (وما الدهر) أنسب في هذا الموضع ، بدلالة الشطر الثاني للبيت ، تكلف ابن هشام تخريج رواية ابن مالك تكلفا واضحا ، فقال ((ثم إن صحّت روايته ، فتخرّج على أن (أرى) جواب لقسم مقدر ، وحذفت (إلا) ، كحذفها في : { تالله تفتأ } يوسف 85_ ، ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ)) (47)

3- (الفاء) العاطفة

من معاني الفاء العاطفة (التعقيب) ، بمعنى أن الفاء تدل على تأخر المعطوف على المعطوف عليه ، متصلا به .

وقد ذهب الأصمعي إلى أن الفاء قد لا تفيد التعقيب ، بل تأتي بمعنى (الواو) ، فتفيد التشريك ، واستدل لذلك بقول امرئ القيس :

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالفاء عنده بمعنى الواو ، إذ لا تجوز الفاء مع (بين) ، فلا يقال : جلست بين زيد فعمرو ، لذا صحّ رواية البيت بالواو (48) . ولم يرتض ابن هشام رواية البيت بالواو ، وخرج رواية الفاء بقوله ((وأجيب : بان التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز : جلست بين العلماء فالزهاد)) (49) . وأقول : لمّا كانت الرواية بالفاء ثابتة في ديوان الشاعر (50) ، وكتب الأقدمين ، والسماع بها حجة على القياس ، كان تقدير ابن هشام في البيت ارجح ، ولاسيما أن دلالاته على الكثرة والمبالغة - لكثرة مواضع البكاء مناسبة لمعنى الوجد والشوق عند الشاعر . ويعضد ذلك أن مثل هذا البيت قد تكرر في شعر امرئ القيس (51) قال :

وما هاج هذا الشوق غير منازل دوارس بين يذبل فرقان

وقد وقع مثله في قول كثير عزة (52) :

ورسوم الديار تعرف منها بالملا بين تغلمين فريم

وذهب هشام بن معاوية الضرير (209هـ) إلى أن المعنى: (بسقط اللوى ما بين الخول إلى حومل) فأسقط (ما). (53) وقد خطأه ابن الأنباري (328هـ) في ذلك، مستندا إلى رأي الفراء (207هـ)، وذلك أن (ما) إذا كانت حداً بين شيئين فلا يجوز سقوطها، ثم ذكر بيتاً استشهد به الفراء، وهو قوله: يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ولا حبال محبّ واصل تصل وقال ((أراد: ما بين قرن إلى قدم، ولا يجوز إسقاط (ما)، لأنها حدّ بينهما)) (54)

4- (كي) الناصبة

اختلف النحويون في (كما) الواردة في رواية أبي علي الفارسي (377هـ): وطرفك إما جنّتنا فاحبستّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

فقال الفارسي: إن الأصل (كيما) فحذفت الياء على غير قياس للضرورة الشعرية، وبقي عملها. (55). ونقل ابن هشام أن ابن مالك لم يرتض ذلك وعده تكلفاً، فذهب إلى أنها (كاف) التعليل زيدت عليها (ما) الكافة، مثلها مثل ما حكاه سيبويه: (كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه) وإنما نصب الفعل (يحسبوا) بعدها، تشبيهاً لها ب(كي) في المعنى. (56)

ويرد على ابن مالك أن (كاف) التعليل نفاها أكثر النحويين، وأن عملها النصب في الفعل مع كونها مكفوفة ب(ما) أكثر تكلفاً ما قاله في مذهب الفارسي. على أنه لو قال: إن (ما) هذه زائدة ملغاة لم تكف الحرف عن عمله، فنصبت الفعل _ ولذلك شبهه في قولهم: (كن كما أنت) في أحد وجوه الإعراب (57) على أن (ما) لم تكف كاف الجر عن العمل في ضمير الرفع الذي ناب مناب ضمير الجر لكان مذهبه أقل تكلفاً. وقد تتبع ابن هشام رواية هذا البيت، ونقل عن كتاب (نزهة الأديب) لأبي محمد الأسود ((أن أبا علي حرّف هذا البيت، وأن الصواب فيه:

إذا جنّت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا)) (58).

وعلى هذه الرواية لا شاهد لما اختلف فيه الفارسي، وابن مالك _ فيما نقله عنه ابن هشام. والبيت على هذه الرواية ثابت في ديوان عمر بن أبي ربيعة من قصيدة مشهورة له. (59)

5- (نعم)

قد يستدل ابن هشام بلغة من لغات العرب، للترقيق بين الأدوات النحوية المتشابهة البنية، وذلك لرفع التوهم الذي يقع في الإعراب بسبب عدم انتباه المعرب على الاختلاف في المعنى، وغرض ابن هشام من ذلك غرض تعليمي هو وجوب احتياط الطالب عند الإعراب وإيلاء المعنى الأهمية الأولى لتعلم كيفية الإعراب يتضح ذلك من قوله ((ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الإقراء اعرب لتلميذ له بيت المفصل: لا يبعد الله التلبب والـ غارات إذ قال الخميس: نعم

فقال نعم حرف جواب. ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجدها. فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في (نعم) الجوابية، وهي (نعم) بكسر العين. وإنما نعم هنا واحد الأنعام وهو خبر لمحذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد)) (60)

وقد يكون نعم جمعاً لا مفرداً كما ذكر ابن هشام قال الفيومي (777هـ): النعم ((وهو جمع لا واحد له من لفظه واکر ما يقع على الأبل)).

6- (حيث)

تلزم حيث الإضافة إلى الجمل الاسمية أو الفعلية، وندرت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث أي العمائم

وقيل: إن الكسائي يقيسه. وروي إعراب (حيث) عند بني فقعس يقولون: (جلست حيث كنت) و: (جئت من حيث جئت) (61). وذهب ابن جني (62) إلى أن حيث تعرب إذا اضيفت إلى المفرد مستدلاً بقول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

وقد حقق ابن هشام المسألة، وذكر لهذا الرجز روايتين: الأولى تعضد مذهب أبي الفتح. والأخرى: تجري فيها حيث على الأصل، فتضاف إلى جملة اسمية من مبتدأ وخبر محذوف، قال: ((ورأيت بخط الضابطين :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

بفتح الثاء من (حيث) وخفض (سهيل) . و (حيث) بالضم و (سهيل) بالرفع، أي: موجود، فحذف (الخبر)) (63). على أن في البيت رواية أخرى: (حيث سهيل طالع) . على أن طالع هو الخبر (64). ولكن انشاده على هذا الوجه لا يناسب القافية المنصوبة في الشطر – او البيت – التالي له .

الخلاصة

توصل البحث إلى النتائج الآتية

- 1- ذكر ابن هشام أسماء قسم من العلماء ، من الذين أورد تحقيقاته على مسائلهم النحوية وشواهدهم الشعرية، بغية السبق العلمي، كالزمخشري، وابن مالك، وأبي حيان، والفخر الرازي . في حين غيب أسماء علماء آخرين لم تكن لهم حظوة في علم النحو
- 2- بان اهتمام ابن هشام كثيرا بإيراد الشواهد القرآنية من خلال تحقيقاته في (مغني اللبيب) مقدما اياها على الشواهد الشعرية يتضح ذلك في كشفه عن تقصير ابن مالك عن إيراد الشاهد القرآني والاكتفاء بالشواهد الشعرية .
- 3- كشف ابن هشام عن سهو قسم من كبار النحويين في سياق ألفاظ الآيات القرآنية وترتب على ذلك بطلان الحكم النحوي الذي قالوا به .
- 4- ابرز ابن هشام تحريف بعض الأبيات الشعرية وبطلان حكمها النحوي الذي قال به آخرون .
- 5- اتضح لابن هشام وهم قسم من العلماء في فهمهم نصوص علماء آخرين فكشف عن ذلك من خلال ايراده النص الاصلي، او رفع الالتباس في فهم النص وقد سجل البحث مواضع ذلك.

هوامش البحث:-

- 1-مغني اللبيب 2/151(ابن هشام الأنصاري، تح عبد السلام هارون ، ط3، دار الجيل، بيروت ، 1991م)، وينظر: الكتاب 2/155(سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م).
- 2-شرح التسهيل 2/52(ابن مالك، تح د.عبد الرحمن السيد ، ط1، مصر، 1995م).
- 3-مغني اللبيب 2/153.
- 4-ينظر: المفصل في علم العربية 442 (الزمخشري، تح د.علي أبو ملح، بيروت، 1993م)، وشرح التسهيل 4/99، ومغني اللبيب 1 / 445.
- 5-ينظر: شرح الرضي على الكافية 4/489(الرضي الاستربادي، تح يوسف حسن عمر، بيروت)
- 6-ينظر: شرح التسهيل 4/99. 7-مغني اللبيب: 1/445_446. وينظر: نحو القرآن 65(د. خليل بنيان، عمان، 2006م) 8-ينظر: شرح الرضي 4/489
- 9-في البحر المحيط 8/355 ما يخالف ذلك(أبو حيان النحوي، مكتبة الإيمان، السعودية).
- 10-ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 2/25 (أبو حيان ، تح مصطفى النماس ، ط1، القاهرة، 1989).
- 11_ ينظر : مغني اللبيب 1/66 .

- 12_ مغني اللبيب 1/66 وينظر: الكشاف 3/453.(الزمخشري، دار المعرفة، بيروت)، والبحر المحيط 8/355.
- 13_ مغني اللبيب 1/67
- 14_ المصدر نفسه . 15_ المصدر نفسه . 16_ المصدر نفسه .
- 17_ ينظر: الكتاب 3/89 وشرح التسهيل 4/45 وشرح ابن عقيل 41_3/40(ابن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة 1980م)0
- 18_ صحيح مسلم 3/187 (الإمام مسلم، ط1، مكتبة زهران، القاهرة، 1929)،
ومغني اللبيب 1/199. 19_ ينظر: صحيح مسلم 3/187. 20_ مغني اللبيب 1/200.
- 21_ ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/150 (عبد القاهر الجرجاني، تح د. كاظم بحر المرجان، بغداد، 1983). 22_ مغني اللبيب 1/282.
- 23_ المصدر نفسه 24-المصدر نفسه
- 25_ ينظر: شرح التسهيل 2/9، ومغني اللبيب 1/325_326.
- 26_ مغني اللبيب 1/326
- 27_ شرح التسهيل 2/10. 28_ صحيح مسلم 6/475.
- 29_ ينظر: المفصل 143.
- 30_ الكتاب 3/189، وينظر: مغني اللبيب 1/566 31_ مغني اللبيب 1/566
- 32_ الكتاب 1/98_99. 33_ المصدر نفسه 3/115. 34_ المصدر نفسه 1/99_100.
- 35_ مغني اللبيب 2/99، وينظر: التفسير الكبير للرازي 8/198 (الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، طهران)
- 36_ مغني اللبيب 2/19، وينظر: البحر المحيط 7/465، 7/566_567.
- 37_ البحر المحيط 7/288، وينظر: مغني اللبيب 2/46.
- 38_ عند النحويين لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بأن، ينظر: البحر المحيط 7/288.
- 39_ مغني اللبيب 2/46. 40_ المصدر نفسه 2/53.
- 41_ المصدر نفسه 42_ ينظر: شرح ابن عقيل 1/45
- 43_ ينظر: البحر المحيط 1/410. 44_ مغني اللبيب 2/243.
- 45_ ينظر: شرح التسهيل 1/374، ومغني اللبيب 1/132.
- 46_ مغني اللبيب 1/132 47_ المصدر نفسه
- 48_ ينظر: شرح القوائد السبع الطوال 20(أبو بكر ابن الأنباي تح: عيد السلام هارون، ط5، 1993، وأوضح المسالك 3/319(ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، 1998).
- 49_ مغني اللبيب 1/274.
- 50_ ديوان امرئ القيس 8، (تح محمد أبي الفضل إبراهيم، ط3، مصر)
- 51_ المصدر نفسه 84.

- 52_ ديوان كثير عزة 45 (دار صادر، بيروت)
- 53_ ينظر :شرح القصائد السبع الطوال 20.
- 54_ معاني القرآن للفراء 1/22 (تح : محمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ، 1955)
- 55_ ينظر: شرح التسهيل 4/18 _ 19 ،ومغني اللبيب 1/299.
- 56_ ينظر : مغني اللبيب 1/ 299 ،وفي شرح التسهيل 2/18 تابع ابن مالك رأي الفارسي .
- 57_ ينظر : المعجم الوافي في النحو العربي 234 (علي توفيق الحمد ، ط1 ، ، مصراته ، 1992)
- 58_ مغني اللبيب 1/300، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 2/519 (أبو البركات الأنباري ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت ، 1987).
- 59_ ديوان عمر بن أبي ربيعة 204 (تح يوسف شكري فرحات، ط1، بيروت، 1992).
- 60_ مغني اللبيب 2/219 _ 220.
- 61_ ينظر :شرح التسهيل 2/232 ومغني اللبيب 1/218 _ 219.
- 62_ ينظر: مغني اللبيب 1/ 219 _ 63 _ المصدر نفسه 1/219 _ 220.
- 64_ ينظر : شرح ابن عقيل 3/55 (الهامش)